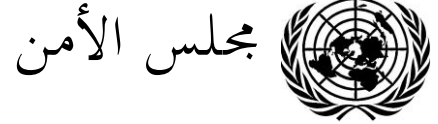


Distr.: General  
18 November 2014  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام جنوب السودان

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وطلب فيه إلي أن أقدم كل ٦٠ يوما تقريرا عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويعرض هذا التقرير ما استجد من معلومات على تقريرتي السابق (S/2014/708)، المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويتناول التطورات المستجدة في الفترة الممتدة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

### ثانيا - التطورات السياسية

#### عملية السلام في جنوب السودان

٢ - في ٢٢ أيلول/سبتمبر، افتتحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، الدورة السادسة لمبادرات السلام في بهير دار، إثيوبيا. وكأساس للمفاوضات، أعد فريق الوساطة التي تتولاها الهيئة مشروع نص يعزز أحكام البروتوكول المتعلق بالمبادئ المتفق عليها بشأن الترتيبات الانتقالية صوب حل الأزمة في جنوب السودان، الذي وقعه رؤساء دول وحكومات الهيئة في مؤتمر القمة الذي عقد في ٢٥ آب/أغسطس، وموجزا للمواقف التوافقية للأطراف صاحبة الشأن التي تم التوصل إليها خلال الجولة السابقة. ولم يعترف الوسطاء بالوفد المشكل حديثا "من أطراف سياسية أخرى" على أساس أن اختيار أعضاء الوفد لم يجر وفقا للإجراءات المقررة. وحضر الاجتماع أيضا ممثلو منظمات المجتمع المدني،



الرجاء إعادة استعمال الورق



والزعماء الدينيون. وللمرة الأولى منذ بدء محادثات السلام بقيادة الهيئة، شارك وفد نسائي في المفاوضات بصفة مراقب.

٣ - وتوصل المشاركون إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل. وشملت هذه المسائل مدة الفترة الانتقالية، وآليات صنع القرار خلال الفترة الانتقالية، وهيكل الهيئة التشريعية المؤلفة من مجلسين، وحجم مجلس الوزراء، وحق الشخص المعين في منصب رئيس الوزراء الجديد في حوض الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم بشأن صيغة تقاسم السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء في المستقبل ضمن الحكومة الانتقالية، أو بشأن التفاصيل المتعلقة بمستقبل نظام الحكم. وانتهت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر مهلة الـ ٤٥ يوما التي حددت في بروتوكول ٢٥ آب/أغسطس، بدون التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية.

٤ - وبعد تأجيل مفاوضات السلام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ المبعوثون الخاصون للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بإجراء سلسلة من المشاورات مع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الهيئة، وكذلك مع الرئيس كبير رئيس جنوب السودان، ومع ريك ماسار زعيم المعارضة، والجهات الأخرى صاحبة الشأن بشأن سبل المضي قدما في عملية السلام. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع هاييلي ماريام دسالن رئيس وزراء إثيوبيا، وأوهورو كينياتا رئيس كينيا، وروهاكانا روغوندا رئيس وزراء أوغندا، بالرئيس كبير في جوبا. وثُركت سلطات الرئيس ورئيس الوزراء ليجري العمل على تحديدها في مؤتمر قمة الهيئة المقبل بشأن جنوب السودان.

٥ - وفي تطور ذي صلة بالموضوع، عُقدت في أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، محادثات رامية إلى تعزيز المصالحة داخل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتولى تشاما تشا مايندوزي، من الحزب الحاكم في جمهورية تنزانيا المتحدة، تيسير المحادثات. وحضر المحادثات مسؤولون رفيعو المستوى من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين كانوا محتجزين في السابق، ووضعو إطارا للحوار داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، يشمل مبادئ وأهدافا مشتركة وجدول أعمال لحوار مستمر. ووقعت فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان الوثيقة الإطارية بحضور الرئيس كبير، وريك ماسار، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتصف الوثيقة عملية أروشا بأنها "منفصلة ومختلفة عن محادثات السلام التي تجرى بواسطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية"، ولكنها تقر بأن العمليتين "تعزز كل منهما الأخرى".

٦ - وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس كير اجتماعات تشاورية مع حكومته، ومع قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في "قمة مصغرة" في جوبا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وتناول كذلك نتائج الجولة الأولى من حوار قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في أروشا. وأجرى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا مشاورات داخلية في نيروبي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وعُقد مؤتمر القمة السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المكرس حصرا للأزمة في جنوب السودان في أديس أبابا من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحضره جميع رؤساء دول الهيئة. وحضرته أيضا وفود تتألف من أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة ريك مشار، وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين كانوا محتجزين في السابق، وممثلون للمجتمع المدني وزعماء دينيون و "الكتلة النسائية" وشخصيات بارزة. وركز مؤتمر القمة على التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة بين الرئيس سلفا كير، والنائب السابق للرئيس ريك مشار. ومنح المؤتمر الطرفين المتحاربين مهلة ١٥ يوما للتشاور مع أنصارهما بشأن هيكل الحكومة الانتقالية. وألزمت القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة الطرفين بوقف غير مشروط وكامل وفوري لعمليات القتال. وأصر قادة الهيئة على أن أي انتهاك آخر لاتفاق وقف الأعمال العدائية من جانب أي طرف "سيستدعي" اتخاذ إجراءات جماعية عقابية من جانب منطقة الهيئة ضد المسؤولين عن الانتهاكات من هذا القبيل، تشمل تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة. وأذن قادة الهيئة أيضا لمنطقة الهيئة بالتدخل مباشرة في جنوب السودان من أجل حماية الأرواح واستعادة السلام. وحذر قادة الهيئة من أنه، إذا دعت الضرورة إلى تنفيذ هذه التدابير، فسوف تدعو منطقة الهيئة مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى تقديم كل ما يمكن من أوجه المساعدة في تنفيذ هذه التدابير.

٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت وفود تمثل الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مصفوفة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير. ومن المفترض أن يُمكن التوقيع على مصفوفة التنفيذ من بدء عملية رصد وتحقيق سليمة. ومع ذلك، ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان شكوى إلى فريق الوساطة التابع للهيئة بشأن هجمات زعم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان شنّها على مواقع الجناح المعارض في

الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق مختلفة في الولايات الثلاث في منطقة أعالي النيل الكبرى.

#### التطورات السياسية الأخرى

٩ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فرضت حكومة كندا جزاءات على اللواء بيتر غاديت قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، واللواء مريال شانونغ قائد الحرس الرئاسي. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرض جزاءات ثنائية إضافية، تشمل فرض حظر على السفر وتجميد الأصول ضد اللواء سانتينو دينغ وول قائد الفرقة الثالثة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلى اللواء جيمس كوانغ شول القائد السابق للفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، اللذين انضموا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بسبب إطالة أمد الصراع العنيف في جنوب السودان والمشاركة في أعمال عنف تستحق الشجب.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقر المجلس التشريعي الوطني في ٣٠ أيلول/سبتمبر مشروع القانون المتعلق بلجنة الخدمة البرلمانية، وصدق المجلس على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ونظر المجلس أيضا في مشروع قانون جهاز الأمن الوطني، وسط احتجاجات من عدد من البرلمانيين على الإجراءات التشريعية وعلى مضمون مشروع القانون، الذي يرى العديد من البرلمانيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان أنه سيعطي صلاحيات مفرطة لجهاز الأمن الوطني في البلد، سيُعطّل بعضها صلاحيات الشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت في أواخر أيلول/سبتمبر ثلاثة مشاريع لقوانين متعلقة بالإعلام هي: مشروع قانون البث الإذاعي، ومشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، ومشروع هيئة الإعلام. وتمنح مشاريع القوانين هذه، التي وقعها الرئيس بالفعل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صلاحيات كبيرة للفرع التنفيذي للحكومة.

١١ - وعلى مستوى الولايات، أحرز في ولاية جونقلي مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومة وفصيل كوبرا في الحركة الديمقراطية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، نصّب ديفيد ياو ياو، رئيس السلطة الإدارية، سبعة في مناصب مفوضي الخليات. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء على ميزانية قدرها ٦٨٠ مليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان من أجل المنطقة. وسُيَرَّصَ مبلغ إضافي قدره ٢٥ مليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان من أجل إدماج فصيل كوبرا في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

## ثالثا - الحالة الأمنية

## ألف - التطورات الأمنية

١٢ - استمر القتال بين طرفي النزاع بصورة متقطعة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتركزت تعبئة القوات والهجمات بشكل أساسي: بين منطقة القناة في ولاية جونقلي الشمالية ومنطقة تل دوليب جنوب غرب ملكال في ولاية أعالي النيل في المناطق المحيطة بناصر وشمال الرنك في ولاية أعالي النيل؛ وفي المناطق المحيطة بباتيو وربكونا في ولاية الوحدة. وعموماً، فإن المواقع العسكرية للطرفين لم تتغير تغيراً كبيراً مع اقتراب موسم الأمطار من نهايته، باحتفاظ قوات الحكومة بالسيطرة على جميع عواصم الولايات والمدن الاستراتيجية في حين تسيطر قوات المعارضة على المناطق النائية في بعض أنحاء ولايتي أعالي النيل والوحدة، فضلاً عن المناطق الشمالية من ولاية جونقلي. وفي الوقت نفسه، ظل التوتر شديداً في بعض مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مع وقوع حوادث عنف خطيرة في هذه المواقع في جوبا وملكال.

١٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية موجزاً لانتهاكات وقف إطلاق النار في الآونة الأخيرة، التي ارتكبتها طرفا النزاع في جنوب السودان. وأشار مراقبو الهيئة إلى أن قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان انتهكت وقف إطلاق النار في ولاية أعالي النيل في ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ولاية الوحدة في الفترة بين ٢٧ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وحمل المراقبون أيضاً قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولية شن هجمات في مقاطعة بيغي شمال ولاية جونقلي من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وتجنيد أطفال في ولاية الوحدة.

## ولاية أعالي النيل

١٤ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في جميع أنحاء ولاية أعالي النيل، بعد وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في تل دوليب في مقاطعة باننيكانغ، وكذلك في تورغوانغ في مقاطعة مانيو، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وشمال الرنك في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وأثار هذا توتراً في ملكال عاصمة الولاية، وفي مقاطعتي ناصر والرنك. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، فقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان السيطرة لفترة قصيرة على تل دوليب وزنك القريبة

منه لصالح الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكنها استعادت السيطرة على المنطقة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وظلت الحالة في ملكال متوترة وسط مخاوف من تقدم قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان نحو ملكال قادمة من شمال جونقلي، وتقارير عن وجود توترات داخلية داخل القوات الحكومية في ملكال.

#### ولاية الوحدة

١٥ - لا تزال الحالة الأمنية العامة في ولاية الوحدة متقلبة، مع وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على مقربة من بعضهما البعض. ولا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان يسيطر على بانتيو، عاصمة الولاية. وشنت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً على بانتيو من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ولكنها فشلت في السيطرة على البلدة. وأثناء القتال، تسببت رصاصات طائشة في قتل طفل، وإصابة عدد من المدنيين في قاعدة البعثة. وأثر القتال أيضاً على العمليات الإنسانية، مع نقل الموظفين نتيجة للشواغل الأمنية. وفي مناسبات متعددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت أفرقة البعثة في بانتيو بوقوع إطلاق للنيران بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة على بعد بضعة كيلومترات من مجمع البعثة. وتزايدت أيضاً التوترات بين السلطات والمجتمعات المحلية في موقع الحماية التابع للبعثة في بانتيو عقب وقوع حوادث إجرامية. وبين ٢٨ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، عثر على ثلاث جثث بالقرب من السياج. وكرد فعل في ٣٠ أيلول/سبتمبر، هدد مفوض مقاطعة روكونا بإرسال جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى داخل موقع الحماية، وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر لاحظت البعثة تحرك جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان على طول المحيط الخارجي مما أثار الذعر بين المشردين داخلياً داخل موقع البعثة. ورداً على ذلك، نُشر الأفراد العسكريون للبعثة في موقع الحماية ومناطق مكاتب البعثة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعتي روكونا وباريانغ.

#### ولاية جونقلي

١٦ - تدهورت الحالة الأمنية في شمال ولاية جونقلي بعبور الجيش الشعبي لتحرير السودان نهر سوبات من منطقة تل دوليب في ولاية أعالي النيل إلى مقاطعة بيغي في شمال جونقلي في

أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وتشير التقارير إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان طرد عناصر الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان من خورفلوس في مقاطعة بيغي، بعد قتال ضارٍ دام أياماً.

#### ولاية غرب بحر الغزال

١٧ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد بحدوث قصف جوي في خور شامان، بمقاطعة راجا في ولاية غرب بحر الغزال. ووفقاً لما ذكره المفوض المحلي للمقاطعة، شنت الهجوم القوات المسلحة السودانية مستهدفةً أفراد الجماعات المتمردة المسلحة السودانية التي قيل إنها موجودة في المنطقة. وتشير تقارير متضاربة عن الإصابات إلى إصابة ما يقرب من ١٢ مدنياً واثنيين من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بجراح في الهجوم.

#### ولايتا شرق الاستوائية ووسط الاستوائية

١٨ - في ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اندلع العنف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجتمع المحلي في تشوكودوم، في مقاطعة بودي، بولاية شرق الاستوائية. وجاء ذلك في أعقاب ورود تقارير عن شن الجيش الشعبي لتحرير السودان اعتداءات على المدنيين في تشوكودوم للانتقام من قتل جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقُتل أحد ضباط الشرطة الوطنية بينما لم يكن في أوقات الدوام الرسمي، ومدني واحد، بينما شُرد ٢٠٠ شخص. وحُرق أيضاً ما يقدر بـ ٤٥ كوخاً أثناء هذا الحادث.

١٩ - وفي ولاية وسط الاستوائية، أدى عدم الاتفاق على دفع الرواتب إلى عنف في ياي وجوبا في أواخر أيلول/سبتمبر. وأسفر القتال الداخلي في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في الثكنات العسكرية في ياي في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر عن مقتل ٧ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وإصابة ١١ بجراح. وفي حادثة منفصلة وقعت في ٣٠ أيلول/سبتمبر في ثكنات غيادا التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا، قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بأعمال شغب ولكن لم يُبلغ عن وقوع إصابات.

#### التراع القبلي

٢٠ - استمر العنف القبلي، في ولاية البحيرات، بين عشيرتين من عشائر الدينكا آغار أبحته ضغائن قبلية طال أمدها؛ وقيام السلطات الحكومية بتسليح قوات دفاع محلية بعد اندلاع الأزمة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وتدفق الأسلحة من الدول المجاورة الأشد تأثراً بالتراع بين الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير

السودان؛ وعدم وجود آليات لإنفاذ القانون والعدالة. وشملت هذه الحوادث الإغارة لنهب الماشية وشن هجمات انتقامية وعمليات اغتصاب ونزاعات شخصية في مقاطعات رومبيك الوسطى، ورومبيك الشرقية، ورومبيك الشمالية، وكوبييت. وأعلنت الحكومة الوطنية وسلطات ولاية البحيرات سلسلة من التدابير الرامية إلى الحد من انعدام الأمن، من بينها نشر أعداد إضافية من قوات الأمن وإنفاذ القانون في المناطق المتضررة، وإنشاء جماعات مسلحة للدفاع عن المجتمعات المحلية، وكذلك تعزيز المصالحة بين القبائل. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الحكومة القيام بعملية لترع سلاح المدنيين في خمس مقاطعات في ولايتي واراب والبحيرات، وإعادة توطين المجتمعات المحلية. وأدت الاشتباكات المتقطعة بين إحدى عشائر الدينكا آغار وقوات الأمن، التي بدأت في رومبيك الوسطى في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، إلى حدوث ما يقرب من ١٠٠ حالة وفاة. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مساعدة عن طريق تشجيع المصالحة بين القبائل وعمليات التخفيف من حدة النزاعات، وتسهيل نشر موظفي القضاء وإنفاذ القانون، وزيادة دورياتها، مع إجراء رصد متأن لإجراءات التصدي التي تتخذها الحكومة.

٢١ - وفي ولاية وسط الاستوائية، ازدادت في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر حدة التوتر عبر الحدود بين مقاطعة كاجو كيجي ومنطقة مويو في أوغندا. وأفيد بأن السلطات المحلية في منطقة مويو أمرت بطرد مواطني جنوب السودان المقيمين في المنطقة بحلول ١٧ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن نشوب أعمال عنف بين المجتمعات الحدودية، وتشريد مواطني جنوب السودان في أرجاء مقاطعة كاجو كيجي. وفي ولاية غرب الاستوائية، ولا سيما في مقاطعة موندري الغربية، أدى تدفق رعاة الماشية من الدينكا مع ماشيتهم بأعداد كبيرة بشكل غير عادي إلى زيادة التوترات مع المجتمعات المضيفة. ولا يرغب الرعاة في العودة إلى ولايتيهما الأصليتين (البحيرات وجونقلي) بسبب انعدام الأمن في هاتين الولايتين.

## باء - الأبعاد الإقليمية للنزاع

٢٢ - تثير الأبعاد الإقليمية للنزاع الحالي في جنوب السودان القلق بشكل متزايد، ويتوقع أن تتفاقم أكثر من ذلك نتيجة بدء موسم الجفاف، عندما تصبح الطرق سالكة مرة أخرى. ولوحظ وجود عدد محدود من عناصر حركة العدل والمساواة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وعناصر أخرى لميليشيات من غير مواطني جنوب السودان على طول الحدود، غالبا إلى جانب قوات الحكومة أو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت البعثة

هبوط طائرتين مروحتين غير معلومتين الهوية في المنطقة التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان جنوب ناصر مباشرة، في ولاية أعالي النيل. ولا يزال جنود أوغنديون منتشرين في جوبا وبور دعما للحكومة.

## رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٣ - تسبب استمرار انعدام الأمن في ولايات جونقلي والبحيرات والوحدة وأعالي النيل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حالات تشرد وعرقلة سبل كسب الرزق. وحتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اضطر حوالي ١,٩ مليون شخص إلى الفرار من ديارهم: ١,٤ مليون شخص شردوا داخلياً؛ ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فر ٤٦٥ ٨١٥ شخصاً آخر إلى بلدان مجاورة حتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وترجع أسباب فرار نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً، الذين لجأوا إلى قواعد البعثة، إلى العنف والجوع والمرض. ووصلت وكالات المعونة إلى أكثر من ٣,٥ ملايين شخص (٩٢ في المائة) من بين ٣,٨ ملايين شخص تشير التقديرات إلى أنهم في حاجة إلى مساعدات إنسانية عامة هذا العام.

٢٤ - وتبين نتائج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية الصادر في أيلول/سبتمبر أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي بلغ حالياً نحو ضعف العدد الذي كان عليه في الفترة نفسها في عام ٢٠١٣. وخلص التصنيف أيضاً إلى أنه في المناطق التي وصلت إليها المساعدة الإنسانية، خفضت هذه المساعدة عدد الأشخاص الذين يعيشون في مراحل انعدام الأمن الغذائي في الأزمات والطوارئ. وبدأ الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد في التحسن في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، ومن المرجح أن يستمر في التحسن حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تماشياً مع الأنماط الموسمية للمحاصيل، لا سيما في المناطق التي لم تتأثر بالتراع. ومع ذلك، ونظراً لاستمرار التشرد وانعدام الأمن، انخفضت الزراعة في الولايات المتضررة من الأزمة، الأمر الذي سيؤثر على إنتاج الأغذية عموماً، ويؤدي إلى نضوب المخزون بسرعة أكبر. ويقدر أن نحو ١,٥ مليون شخص سيستمرون في المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٥، من المرجح أن يعاني حوالي ٢,٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه المتزايد حتى "الموسم الأعرج" (حتى تموز/يوليه). وبينما يوجد غالبية الأشخاص المتضررين في ولايات

جونقلي والوحدة وأعلي النيل، فهناك حوالي مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي خارج مناطق النزاع، يوجد نصفهم في ولايتي البحيرات وشمال بحر الغزال.

٢٥ - وتمت السيطرة على تفشي وباء الكوليرا. وحتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد بوجود ما مجموعه ٢٩٧ ٦ حالة إصابة بالكوليرا، بما في ذلك ١٦٠ حالة وفاة (بلغ معدل الوفيات ٢,٢٦ في المائة). وانخفضت معدلات الوفيات بين المشردين اللاجئين في قواعد البعثة إلى ما دون مستويات الطوارئ. وفي حين حثت الجهود المكثفة التي يبذلها الشركاء من انتشار الأمراض في المواقع التي يقيم فيها المشردون، فلا يزال السكان يواجهون مخاطر صحية ناجمة عن أوضاع مزرية للنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح داء الليشمانيات الحشوي (مرض الكالازار) وهو مرض تنشره ذبابة الرمال، مصدر قلق. وتزايد أيضا حالات الإصابة بالحصبة والالتهاب الكبدي من الفئة هـ.

٢٦ - وتواصل وكالات المعونة مكافحة أمراض أخرى، مثل الحصبة، بحملة متكاملة تستهدف تحصين الأطفال دون سن الـ ١٥ ضد الحصبة وشلل الأطفال، وتقديم فيتامين ألف للأطفال دون سن الخامسة كعنصر تكميلي، والتخلص من الديدان. وحتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تحصين ٣١٤ ٠٧١ طفلاً ضد الحصبة؛ و ٣٣٧ ٥١٠ ضد شلل الأطفال؛ وتلقى ١٤١ ١٠٤ فيتامين ألف كعنصر تكميلي؛ و ٤٤ ٨٨١ أقراص التخلص من الديدان.

٢٧ - وحتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تم تمويل نسبة ٦٣ في المائة من خطة مواجهة الأزمات، بعجز قدره نحو ٦٧٠ مليون دولار. وتلزم بشكل ماس موارد من أجل أشد الاحتياجات إلحاحاً حتى نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج وكالات المعونة الآن إلى ٢٦٩ مليون دولار لإصلاح البنية الأساسية والنقل المسبق للإمدادات، للاستفادة القصوى من فصل الجفاف والاستعداد لعملية عام ٢٠١٥.

٢٨ - ولا يزال وصول المساعدة الإنسانية يتعرض للإعاقة بسبب القتال والعنف ضد العاملين في مجال المعونة ومواد المعونة. وظلت الأعمال العدائية الفعلية وانعدام الأمن في عدة ولايات، وخاصة في ولايتي الوحدة وأعلي النيل، تعطل أنشطة الاستجابة الإنسانية وتقيّد تحركاتها براً وجواً. وتشمل العقوبات الرئيسية القتال الفعلي، ونهب إمدادات المعونة، والتهديدات، ومضايقات العاملين في مجال تقديم المعونة، والعوائق البيروقراطية أمام السفر عن طريق البر والنهر والجو، من جانب أشخاص من جانبي النزاع. وما زالت عمليات نشر الموظفين الوطنيين تعوقها التوترات العرقية واستهداف هؤلاء الموظفين فضلاً عن ترهيبهم ومضايقتهم.

## خامسا - تنفيذ مهام البعثة التي صدر بها تكليف وأعيد ترتيب أولوياتها

### ألف - إعادة تنظيم البعثة

٢٩ - واصلت البعثة أنشطتها في مجال توعية الجمهور التي ترمي إلى تعزيز فهم الجمهور لولايتها وفق الترتيب الجديد لأولوياتها. وتشمل هذه الأنشطة تنظيم مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية ومواد سمعية - بصرية، وتنظيم مناسبات للتوعية في مختلف الولايات. وظلت محطة "مرايا" الإذاعية التابعة للأمم المتحدة تقدم تغطية متوازنة لعملية السلام التي تجري بوساطة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبدأت الإذاعة تبث على الهواء مباشرة برنامجا أسبوعيا تحاوريا عن السلام والمصالحة، بمشاركة من الجهات الفاعلة في مجال السلام ومن الجمهور.

### باء - حماية المدنيين

٣٠ - تواصلت البعثة ممارسة نهج ثلاثي المستويات مبين في استراتيجية البعثة المنقحة لحماية المدنيين، لكفالة حماية المدنيين، وخاصة الأشخاص المشردين، من خلال عملية سياسية.

٣١ - وفي إطار المستوى الأول، وضعت البعثة وبدأت في تنفيذ توجيهات تكميلية بشأن المدنيين الذين يلتمسون حماية في قواعد البعثة، من أجل الحيلولة دون المساس، أو ما قد يعتبر مساسا، بالطابع المدني لمواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. وتنص هذه التوجيهات على أنه في حالة عدم وجود قتال جارٍ أو تهديد بالتعرض لعنف جسدي، فلن تسمح البعثة بدخول أفراد إضافيين إلى أماكن عملها. وتزداد أهمية هذا الأمر، في الحالات التي قد يحمل فيها الأفراد سلاحا، أو يمكن غير ذلك اعتبارهم من أطراف النزاع.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة الدعوة إلى امتثال كافة أطراف النزاع بشكل كامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ودعت البعثة أيضا إلى إدراج أحكام الحماية والمساءلة في أي اتفاق سياسي في المستقبل من أجل ضمان التصدي بشكل وافٍ لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٣٣ - وفي إطار الجهود المتواصلة لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي قرارات المجلس المؤكدة لذلك، استمر التدريب والدعوة في ما يتعلق بحقوق المرأة، مستهدفا أفراد البعثة المدنيين والعسكريين، فضلا عن السكان المشردين في مواقع الحماية التابعة للبعثة. والهدف من التدريب هو تزويد المشاركين بأدوات

تكفل مراعاة المنظور الجنساني، لشرح العوامل المحركة المتعلقة بالجنسين التي تؤثر في المرأة والرجل في حالات النزاع، وتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وأنشطة بناء السلام. وخارج مواقع حماية المدنيين، ما برحت البعثة تُقدم التدريب لجماعات الرصد المجتمعية وأعضاء شبكة حماية المجتمع على منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت بضعة "أماكن آمنة" للمرأة، تجتمع فيها النساء والفتيات المراهقات من أجل المشاركة في أنشطة مدرة للدخل، ومناقشة القضايا المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني بدون تدخل من أفراد المجتمع المحلي الآخرين.

٣٤ - وكجزء من المستوى الثاني، واصلت البعثة توفير الحماية لنحو ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في تسعة من مواقعها، من بينهم حوالي ٤٩ ٠٠٠ شخص في بانتيو؛ و ٢٨ ٠٠٠ شخص في جوبا؛ وما يزيد على ١٨ ٠٠٠ في ملكال. ويحدد الآن بوضوح إطار، جرى وضعه بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، مسؤوليات البعثة وشركائها داخل مواقع الحماية، واتفقت في الوقت نفسه البعثة والشركاء الأساسيين في مجال المساعدة الإنسانية على إجراء تقييم متعدد الوكالات للحلول الانتقالية والمستدامة المتعلقة بالمشردين داخليا في كل موقع من مواقع الحماية في أقرب وقت ممكن.

٣٥ - ولا تزال حوادث العنف، التي تقع في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، ضد المشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني وموظفي البعثة، والتي يرتكبها في الأغلب شباب متسكعون تحت تأثير الكحول والمخدرات، تثير القلق. ومع أن البعثة تتخذ تدابير لزيادة الاستجابة بأقصى قدر لانعدام الأمن الداخلي في هذه المواقع، فلا تزال معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن والحد من احتمالات نشوب النزاعات أمرا صعبا. ولتعزيز السلامة والأمن داخل مواقع حماية المدنيين، قامت شرطة البعثة بتعديل هيكل قيادتها وانتشارها في هذه المواقع، وتعزيز تنسيق أنشطتها في مواقع حماية المدنيين مع سائر الجهات الفاعلة في البعثة والشركاء الآخرين في المجال الإنساني. وواصلت البعثة أيضا عزل الأشخاص، المشتبه في أن لهم صلة بالحوادث المتصلة بالأمن، في مرافق احتجاز إلى حين إحالتهم إلى الآليات غير الرسمية التي تقودها المجتمعات المحلية لتخفيف حدة المنازعات وتسويتها. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة مشروع مذكرة تفاهم إلى وزارة العدل يتعلق بإحالة القضايا والمشتبه فيهم إلى السلطات الوطنية.

٣٦ - وأجريت داخل مواقع الحماية عمليات مسح للخدمات لإعداد قائمة تحصر الرعاية المتاحة لمن تعرضوا للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. واستنادا إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاغتصاب والمعالجة السريية لحالات الاغتصاب، أُعيد

نظام للدعم يركز على الناجين، ويسعى إلى تعزيز جهود المجتمعات المحلية لمنع العنف الجنسي والجنساني، ويشجع استخدام مسار الإحالة القائم الذي يحقق التكامل بين الرعاية الصحية والدعم القانوني والخدمات الاستشارية. ويوفر العاملون في المجال الإنساني التدريب بشأن مسار الإحالة، وأهمية اشتراك الذكور في منع العنف الجنساني ومواجهته.

٣٧ - وفي ما يتعلق بخدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أدى تقييم للاحتياجات والقدرات، أجرته وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة والوكالات المعنية في الفريق القطري للأمم المتحدة، إلى تفويض وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البعثة مهمة القيام بدور رائد، نظرا لأن بعض الخدمات ذات الأهمية في الوقت الراهن لا يمكن تقديمها إلا عن طريق هذه الوحدة. وتم توفير خدمات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمشردين داخليا الذين لجأوا إلى مواقع الحماية التابعة للبعثة في بانتيو، وبور، وجوبا، وملكال، وفي أماكن أخرى، بما في ذلك مخيمات المشردين في ولايتي مينغكامان والبحيرات. وجرى تقديم خدمات اختبارات الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وإسداء المشورة في هذا الصدد، ومنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وتشجيع استخدام الرفالات والخدمات العلاجية المتنقلة في مواقع مختارة تتحدد على أساس إمكانية التنفيذ وتوافر الموارد وقدرة الشركاء على تقديم الخدمات.

٣٨ - وواصلت البعثة بذل جميع الجهود لتوسيع نطاق عملها من أجل توفير الحماية في مناطق تجاوز نطاق أماكن عملها لتصل إلى المدنيين الضعفاء الذين بقوا في مجتمعاتهم المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت البعثة بدوريات قصيرة المدى وطويلة المدى ومتكاملة وراجلة ودوريات محددة الإطار، مستعينة بمؤشرات الإنذار المبكر في توجيه الدوريات الراجلة المتكاملة إلى مواقع متعددة، وخاصة إلى المناطق التي ترتفع فيها مخاطر نشوب نزاع أو غير ذلك من أشكال العنف ضد المدنيين. وتعكف البعثة حاليا على تطوير "مجموعات النشر اللوجستي الطائر" لنشر قوات لأغراض استكشافية في قواعد مؤقتة للعمليات في مواقع ميدانية نائية لفترات تصل إلى أسبوعين مبدئيا، ولفترات أطول عند الاقتضاء، إلى جانب مزيد من التعزيزات. ومن شأن القيام بهذه الدوريات، بناء على تقارير بوقوع حوادث، أن يتيح استجابة استباقية، على سبيل المثال في المواقع التي تتزايد فيها تهديدات تعرض النساء للعنف الجنسي المرتبط بالتراعات. وتشير التقارير إلى أن الاحساس بالأمن يتزايد على وجه الخصوص، وإن كان ليس ثمة ما يثبت ذلك إحصائيا حتى الآن، في الأماكن التي يجري فيها القيام بدوريات متكاملة راجلة، تقتزن بوجود رادع وبدعوة سياسية من القواعد الشعبية من

أجل حماية المدنيين، مدعومة بجنود وأفراد مسلحين آخرين، وحيثما تشارك المجتمعات المحلية في تقييم وتحديد مكامن الخطر وأوجه الضعف.

٣٩ - وتلبية للطلبات الواردة من الحكومة لتقديم الدعم في وضع حد لدوامه الصراع القبلي في ولاية البحيرات، زادت البعثة دورياتها على الطرق الرئيسية لردع العنف الذي يرتكبه مدنيون مسلحون. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت البعثة من خلال عنصر الشرطة الخاص بها ومستشاريها المعنيين بحماية المرأة، تدعو إلى إنشاء مكاتب فعالة تعنى بالمسائل الجنسانية داخل مراكز الشرطة في ولاية البحيرات وتقدم مشورة تقنية بشأنها، مما يزيد بالتالي المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالتزاعات، الذي نادرا ما يُبلغ عنه، وحتى إن تم الإبلاغ عنه فلا يجري التحقيق فيه على نحو وافٍ. وعلاوة على ذلك، تتولى البعثة بنشاط الدعوة إلى اتباع نهج مجتمعية لحفظ الأمن وتوفير سبل لرصده، بحيث تقل التوترات القبلية وتزيد مشاركة المجتمعات المحلية في جهود الحد من العنف.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، وكجزء من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في إطار المستوى الثالث، تعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وضع استراتيجية شاملة لحلول أكثر استدامة للمشردين داخليا المقيمين في مواقع الحماية في جميع أنحاء البلد. وتجري حاليا مناقشات بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة والحكومة وجميع الشركاء المعنيين لبدء عملية لتيسير حلول من هذا القبيل حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتتم التنقلات بشكل مستنير وطوعي. وفي هذا السياق، واصلت البعثة إجراء مناقشات مع المفتش العام للشرطة والشركاء الإنسانيين، وكذلك مع قادة المجتمعات المحلية في مواقع الحماية، بشأن سبل دعم مبادرة رائدة للشرطة الوطنية تهدف إلى تحسين البيئة الأمنية في أحياء مختارة في جوبا من أجل تيسير عمليات العودة الطوعية. ويظل دعم الأمم المتحدة لهذه المبادرة متوقفا على إنجاز فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فحص هذا الأمر بدقة، وتنفيذ تدابير ملائمة للتخفيف، من أجل تحسين تقييد أفراد الشرطة المعنيين بمعايير حقوق الإنسان.

٤١ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح المناطق المزروعة بالألغام وإزالة الألغام من طرق الإمدادات الرئيسية، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في المناطق التي يتعين الاضطلاع فيها بعمليات إنسانية، بما في ذلك مهام الطائرات في الرنك (ولاية أعالي النيل)، وبانتيو ووات (ولاية جونقلي) للتمكين من استئناف العمليات الجوية، وتوزيع الإغاثة في حالات الطوارئ. ونفذت عمليات إزالة تهدف إلى إزالة

الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها بسلام في مواقع الحماية أو بالقرب منها، وقواعد الأمم المتحدة، والقواعد الإنسانية واللوجستية، والمستشفيات، والمدارس، وغيرها من المناطق ذات الأولوية في بانتيو وملكال وبور.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام منطقتين ضُربتتا بالذخائر العنقودية في ولاية جونقلي، بالقرب من المكان الذي تأكد فيه استخدام الذخائر العنقودية في شباط/فبراير ٢٠١٤. وتمكنت الدائرة من ضم ما مساحته ٢٦٥ ٢٧٣ مترا مربعا إلى الأراضي المأمونة، ودمرت ٩٣ لغما أرضيا، و ٤٠١ قطعة من الذخائر غير المتفجرة و ٣ ١٠٧ من قطع ذخائر الأسلحة الصغيرة، ووفرت توعية بالأخطار إلى ١٤ ٧١٩ مدنيا.

#### جيم - الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان

٤٣ - على الرغم من الانخفاض الظاهر في حدة الانتهاكات إلى جانب انخفاض المواجهات العسكرية الرئيسية، ظلت ترد بلاغات خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن وقوع أعمال قتل للمدنيين على يد طرفي النزاع وجماعات مسلحة أخرى. وشملت تلك البلاغات ادعاءات بقتل مدنيين على يد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة الرنك، في ولاية أعالي النيل، خلال أعمال قتالية في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر. وتجري حاليا تحقيقات في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. واستمرت أيضا التحقيقات في ادعاءات وقوع عنف جنسي مرتبط بالتراعات في مقاطعة لير في ولاية الوحدة في وقت مبكر من عام ٢٠١٤ عندما سيطرت القوات الحكومية على المنطقة، بالإضافة إلى ادعاءات بوقوع انتهاكات من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو في الأسابيع الأخيرة. ووردت تقارير أخرى عن وقوع انتهاكات في وقت سابق من هذا العام وكذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت ادعاءات بوقوع هجمات من جانب كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات مسلحة، ضد مدنيين كانوا يسعون إلى السفر من بانتيو إلى السودان؛ وحوادث احتجاز مدنيين على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة؛ وعمليات لاختطاف المدنيين في ولاية أعالي النيل.

٤٤ - وشهدت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير بعض التطورات المتصلة بتدعيم الإطار التشريعي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ففي أيلول/سبتمبر، قدمت الحكومة معلومات تفيد بأن الرئيس وقع على صكوك الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، واتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٤) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، واتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولكن لم يتم بعد إيداع صكوك الانضمام.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بيئة حرية التعبير غير مواتية. ولا تزال حوادث احتجاز العاملين في وسائل الإعلام ملحوظة، على يد جهات منها دائرة الأمن الوطني، بالإضافة إلى تهديدات من جانب مسؤولين حكوميين بإغلاق منافذ وسائل الإعلام بسبب محتوى البرامج الإذاعية. وأُعيد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر فتح راديو باخيتا، الذي كانت الحكومة قد أغلقتة في ١٦ آب/أغسطس.

٤٦ - وظل العنف بين القبائل وداخلها يؤثر سلباً على حالة حقوق الإنسان، وخاصة في ولايتي البحيرات وشرق الاستوائية. واستمرت الهجمات الانتقامية، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي، في ولاية البحيرات في ما يتصل بمقتل الزعيم الأكبر، سيوي - تشوك، في ٥ آب/أغسطس. ويمكن لخطة الحكومة المتعلقة بزيادة الوجود الأمني زيادة كبيرة في الولاية رداً على العنف أن تؤدي إلى مزيد من الانتهاكات في غياب توعية كافية بحقوق الإنسان للجهات الأمنية الفاعلة. وفي كل من أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أدى تدهور الحالة الأمنية في شكودوم في مقاطعة بودي في ولاية شرق الاستوائية إلى ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان، منها عمليات احتجاز تعسفي وتعذيب، وعلى الأقل ٣ حالات قتل مزعومة خارج نطاق القضاء. وتجري حالياً تحقيقات في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

٤٧ - واستمر عدم وجود نظام قضائي قوي في التأثير على حماية مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ولا يزال يجري الإبلاغ عن حالات احتجاز مطول وتعسفي، بما في ذلك عمليات الاحتجاز بالوكالة، والاحتجاز عن جرائم غير محددة في القانون، وعمليات الاحتجاز في أعقاب صدور أحكام من محاكم عرفية ليست مخولة بإصدار أوامر احتجاز. وعلى الرغم من أن هذه الشواغل سائدة في جميع أنحاء البلد، فقد لوحظت على وجه الخصوص في ولايات شمال بحر الغزال، والبحيرات، وشرق الاستوائية.

٤٨ - وأبلغ عن وقوع حوادث عنف جنسي مرتبط بالتزاعات في جميع أنحاء البلد، مع بزوغ ادعاءات جديدة بوقوع حالات اغتصاب واغتصاب جماعي ارتكبتها الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيسان/أبريل وأيار/مايو، فضلاً عن حوادث تشير التقارير إلى أنها وقعت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وجميعها قيد التحقيق من جانب البعثة. وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي في حالات النزاع. وعُقد الاجتماع الأول للفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد

والتحليل والإبلاغ، بما في ذلك جميع عناصر البعثة الفنية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للتكليف الصادر بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٥٥ (٢٠١٤). وسيؤدي وضع الترتيبات إلى زيادة الاتساق والتنسيق بشكل فعال، وضمان الالتزام بالأخلاق في جمع معلومات دقيقة ويمكن التحقق من صحتها عن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات.

٤٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وكتتويج للزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لمدة أسبوع إلى جنوب السودان، وقعت حكومة جنوب السودان إعلانا مشتركا مع الأمم المتحدة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالتراعات. ويتضمن الاتفاق مجموعة من الالتزامات العملية والسياسية ترمي إلى وضع حد للجوء إلى العنف الجنسي في حالات النزاع، وينص على وضع خطة عمل للجيش الشعبي لتحرير السودان وللشرطة الوطنية. ويسعى إلى ضمان إجراء تحقيقات سليمة في جرائم العنف الجنسي؛ وإنشاء آليات للمساءلة؛ واستبعاد مرتكبي العنف الجنسي من أحكام العفو؛ والتصدي الصريح للعنف الجنسي في عملية السلام، وكذلك في رصد وتنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. وتم التعهد أيضا بالتزامات من أجل تقديم خدمات شاملة للضحايا، لا تقتصر على الخدمات الطبية والنفسية فحسب، بل تشمل أيضا المساعدة القانونية وإمكانية الوصول إلى العدالة. وفي الأشهر المقبلة، ستوضع خطة لتنفيذ الاتفاق، بدعم من البعثة وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

٥٠ - ولوحظت بعض التطورات في مجال التدابير الوطنية للمساءلة عن الانتهاكات، ولا سيما بالنسبة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في سياق النزاع الحالي. وأعلنت الحكومة مؤخرا أن ضابطين عسكريين، من بينهم عقيد، أُلقي القبض عليهما بسبب دورهما في الانتهاكات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر غير أن ظروف العمليتين المشار إليهما لإلقاء القبض لا تزال غير واضحة. وفيما يتعلق بتدابير المساءلة الدولية، أُنهت لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان أنشطتها التحقيقية في جنوب السودان في ١٨ أيلول/سبتمبر. وانتهت اللجنة من إعداد تقريرها وعرضته على رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي نكوسازانا دلاميني - زوما، التي أعلنت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية السادس المعني بجنوب السودان، أن مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي سيناقش كيفية التعامل مع التقرير.

٥١ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، عُقدت حلقة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان في إطار الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وكان من بين أعضاء الحلقة وزير العدل في جنوب السودان، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب السودان، ومدير شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وشارك ما مجموعه ٢٤ بلدا في المناقشة، التي ركزت على تقرير عن حالة حقوق الإنسان في البلد قدمته الشعبة. وأسهمت خمس منظمات غير حكومية دولية وإقليمية في المناقشة. ودعا عدد من المشاركين مجلس حقوق الإنسان إلى إنشاء ولاية في إطار الإجراءات الخاصة تعنى بحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

٥٢ - وفي الختام، واصلت البعثة جهودها لتوعية المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والجمهور عامة بحقوق الإنسان من خلال أنشطة من قبيل تقديم تدريب بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل إلى أعضاء الآلية المجتمعية لتسوية النزاعات في ما يتصل بالحوادث البسيطة في مواقع الحماية؛ وتدريب أعضاء المجتمع المدني بشأن المبادئ الأساسية للرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان؛ والمشاركة في برامج حوار إذاعية في ولايات مثل غرب الاستوائية والبحيرات عن مواضيع من بينها حقوق الطفل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٥٣ - واستمر ورود تقارير عن تجنيد الأطفال على نطاق واسع، والاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات واحتلالها، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب مختلف أطراف النزاع، على الرغم من الالتزامات بشأن حماية الأطفال الموقعة من جانب كل من الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سُجلت ٧٠ حادثة، تضرر منها ٦٢٦ ٢ طفلا (١٨٥ صبيا، و ٧٨٩ فتاة، و ١٢ طفلا لم يحدد نوع جنسهم). وفي المجموع، تم التحقق من ٤٢ من تلك الحوادث، التي تضرر منها ١١١ ١ طفلا (٦٤٦ صبيا و ٤٦٥ فتاة). وقدمت خدمات حماية الطفل إلى أكثر من ١٠٤ ٠٠٠ طفل تضرروا من النزاع. وجمع شمل ما مجموعه ٤٠٣ أطفال مع أسرهم، من أصل ٦٠٢٥ طفلا مسجلين بصفتهم غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم.

٥٤ - وقدمت وزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء اقتراحا إلى وزارة العدل لتعديل قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٩)؛ يبين بالتفصيل التدابير العقابية المختلفة التي توقع على مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يجندون الأطفال، ويستخدمون

المدارس لأغراض عسكرية، ويرتكبون انتهاكات جسيمة أخرى ضد الأطفال. وأصدر أيضا الجيش الشعبي لتحرير السودان أوامر قيادية جديدة لتعزيز الأوامر الصادرة في عام ٢٠١٣، التي تحظر على الجيش الشعبي لتحرير السودان تجنيد واستخدام الأطفال وكذلك احتلال المدارس. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الأمم المتحدة إلى الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان قائمة تضم ٢٠ مدرسة أفادت التقارير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان استخدمها لأغراض عسكرية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أطلقت الحكومة، ممثلة بوزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، ووزارة شؤون الجنسين والطفل والرعاية الاجتماعية، وبمساعدة من الأمم المتحدة حملة "أطفال لا جنود" الرامية إلى وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال بحلول عام ٢٠١٦.

#### دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥٥ - واصلت البعثة القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة من أجل تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية، وهي أنشطة مكتملة في الغالب لولاية البعثة في ما يتعلق بحماية المدنيين. ونظرا لاستمرار وجود أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في قواعد البعثة، واصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع شركاء تقديم المساعدة الإنسانية من أجل كفالة ظروف ملائمة لإيصال المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يلتمسون الحماية.

٥٦ - ومن أجل تحسين أحوال المعيشة المتدهورة في مواقع الحماية التابعة للبعثة، استثمرت البعثة والوكالات الإنسانية قدرات هندسية وموارد مالية كبيرة لتحسين المواقع الحالية وبناء مواقع جديدة، وقامت بإكمال الاستثمارات الواسعة النطاق عن طريق الشركاء في المجال الإنساني والجهات المانحة. وفي جوبا، نُقل ثلثا الأشخاص المشردين داخليا في موقع تومبينغ لحماية المدنيين (أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص) إلى الموقع الجديد. بيد أن الحوادث الأمنية التي تؤثر على الشركاء في المجال الإنساني في مواقع الحماية في جوبا أعاقت أنشطة النقل وكذلك إيصال الخدمات الإنسانية. وتقوم البعثة بتعزيز التدابير الأمنية وتستبق الأحداث بإشراك قادة المجتمعات المحلية في المواقع للتصدي لهذه الشواغل على سبيل الأولوية. وقد تم نقل حوالي ١٤ ٠٠٠ شخص داخل موقع الحماية في ملكال (ولاية أعالي النيل) إلى مناطق ظروفها أفضل، بينما تستمر أعمال البناء لنقل العدد المتبقي البالغ ٥ ٠٠٠ شخص إلى مناطق ذات ظروف محسنة. وفي موقع الحماية في بور (ولاية جونقلي)، تم الانتهاء من نقل جميع الأشخاص المشردين داخليا البالغ عددهم ٢ ٧٢٢ إلى الموقع الجديد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أتاح هذا للمشردين داخليا خدمات أفضل وبيئة أمنية ومعيشية أفضل بكثير. وفي موقع الحماية في بانتيو (ولاية الوحدة) حد انعدام الأمن والظروف المادية السائدة

ونقص الموارد المالية والهندسية من خيارات بناء موقع جديد، لكن التخطيط لأعمال الصرف الصحي اللازمة لا يزال مستمرا خلال موسم الجفاف.

٥٧ - وتقدم البعثة، بناء على الطلب، الدعم لعمليات المعونة الإنسانية في مختلف المواقع في الولايات المتضررة من النزاع. فعلى سبيل المثال، عقب القتال الذي دار في أوائل آب/أغسطس في بونج بمقاطعة مابان في ولاية أعالي النيل بين قوات دفاع مابان والجنود الهاربين من الخدمة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفر الأفراد العسكريون في البعثة حماية من أجل تيسير عمليات الإغاثة في البلدة وفي مخيمات اللاجئين القريبة. ولا يزال التخطيط المشترك مستمرا مع شركاء تقديم المساعدة الإنسانية لإقامة إطار أمني متضافر للعمليات الإنسانية والنقل المسبق للإمدادات في موسم الجفاف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٥٨ - وواصلت البعثة أيضا دورها القوي في مجال الدعوة مع جميع السلطات المعنية من أجل ضمان حرية التنقل دون قيود لحفظه السلام التابعين لها ولسائر أفرادها، وخاصة في المناطق التي تواجه مخاطر عالية بنشوب نزاع وحالات تشرد واسعة النطاق. وكان الحفاظ على الوضع المحايد للبعثة، في جميع أنشطتها، حيويا لضمان أمن الموظفين والحفاظ على المصداقية وإمكانية الوصول إلى السكان المتضررين. وكانت هذه الاعتبارات وراء كل تخطيط للعمليات، ويجري تقديم تدريب للموظفين ذوي الصلة في البعثة على المبادئ والخطوط التوجيهية للتنسيق المدني - العسكري. وتستخدم قيادة البعثة، عندما يُطلب منها، مساعيها الحميدة لإشراك الأطراف الفاعلة المسلحة على أرض الواقع في التصدي لحوادث محددة، تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية أو على سلامة موظفي المساعدة الإنسانية.

#### هاء - تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية

٥٩ - واصلت آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تقديم الدعم لعملية السلام التي تجري بوساطة من الهيئة من خلال الرصد والتحقيق والإبلاغ عن امتثال الطرفين المتحاربين لاتفاق وقف الأعمال العدائية. ونُشرت أفرقة للرصد والتحقق تابعة للهيئة في ملكال وملوت والناصر في ولاية أعالي النيل، وبانتيو وباريانق في ولاية الوحدة، وبور في ولاية جونقلي، مع فريق متنقل واحد متمركز في جوبا، وفريق معين من أجل أكوبو يعمل من بور. ولم يرسل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان موظفي اتصال إلى الأفرقة، وأشار إلى حوادث المضايقات التي قيل أن قوات الأمن الحكومية قامت بها والاختلافات بين الأفراد الذين تعاقدت معهم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وموظفي الاتصال، كأسباب لغيابه.

٦٠ - ومنذ بداية انتشار البعثة، دعمت البعثة فرق الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في القيام بعدد كبير من الدوريات الخاصة والعادية، لإظهار وجود الهيئة الحكومية الدولية على أرض الواقع، وكذلك لبناء تفاهم بشأن أدوار ومهام الأفرقة مع الطرفين وأصحاب الشأن المحليين. ومع توقيع الطرفين المتحاربين على مصفوفة طرائق تنفيذ وقف الأعمال العدائية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أتوقع التشغيل الكامل لبعثة الرصد والتحقق.

٦١ - وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة أيضا تقديم دعم إلى أفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنفيذها لمهامها من خلال توفير كل الدعم اللوجستي والأمني اللازم، بما في ذلك توفير أمن ثابت وحماية من جانب القوة لدورياتها. وتواصل البعثة أيضا تبادل أحدث المعلومات عن الحالة من أجل توعية الأفرقة بالوضع على أرض الواقع. وتمشيا مع الديناميات الإقليمية ودعم لآلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة، أعطيت أولوية لنشر القوات التعزيزية، التي تصل إلى البعثة من البلدان المساهمة بقوات الأعضاء في الهيئة، في المناطق التي من المرجح أن تكثُر فيها مهام الرصد والتحقق.

## سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٦٢ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٥٥ (٢٠١٤)، أن تتألف البعثة من عنصر عسكري يضم ١٢ ٥٠٠ جندي (من جميع الرتب)، ومن عنصر للشرطة، يشمل وحدات الشرطة المشكّلة الملائمة، ويكون قوامه في حدود ٣٢٣ فرداً.

٦٣ - وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام قوات البعثة ٣٣٥ ١٠ فرداً عسكرياً. وجرى نشر ما مجموعه ٤٨٨ ٣ فرداً من أصل القوات التعزيزية البالغ عددها ٥٥٠٠ فرد. وستنتهي المرحلة الثانية من نشر التعزيزات بوصول ٣١٠ من أفراد الكتيبة الكينية بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وستشمل المرحلة الثالثة الوصول المرتقب لكتيبة مشاة من الصين، فضلاً عن قدوم وحدة هورية من بنغلاديش، وخمس طائرات عمودية تكتيكية مسلحة من رواندا وإثيوبيا. ولم تتحدد بعد مواعيد وصول هذه الوحدات.

٦٤ - ومن خلال القدرة الإضافية للقوات التعزيزية، تكون البعثة قد واءمت بين الجانب المفاهيمي والجانب المادي لعنصرها العسكري. ويسعى النهج القائم على الاحتياجات إلى نشر قوات البعثة على أساس احتياجات المجتمعات المحلية، في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وخارج أماكن عمل البعثة. وحدثت تأخيرات في تيسير نشر القوات التعزيزية وتأهبها التشغيلي. فبالإضافة إلى قيود الحركة بسبب التحديات الموسمية والأمنية، عرقل تأخر وصول

المعدات المملوكة للوحدات قدرة القوات على الحركة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لقلة شركات مقاولات الهندسة المدنية الخاصة العاملة في جنوب السودان، تتولى توفير القدرة الهندسية للبعثة سرايا الهندسة العسكرية الخمس، التي تواجه ضغوطا تفوق طاقتها إلى حد كبير.

٦٥ - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، بلغ القوام الفعلي لعنصر الشرطة للبعثة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٩١٣ ضابطا، منهم ٥٥٠ من فرادى الضباط، و ٣٦٣ ضابطا من أفراد الشرطة المشكّلة. ونُشر أفراد وحدة الشرطة المشكّلة في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في جوبا وبانتيو وملكال وبور. وتتوقع البعثة أن تصل إلى كامل طاقة أفراد وحدتها للشرطة المشكّلة في شباط/فبراير ٢٠١٥. وسيُنشر أفراد وحدة الشرطة المشكّلة في جوبا وبور وبانتيو وملكال لدعم إدارة النظام العام في مناطق حماية المدنيين. وستحصل البعثة على كامل تعزيزاتها من فرادى ضباط الشرطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٦٦ - وقد أنجز استعراض ملاك الموظفين المدنيين، وأدرجت نتائجه في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في انتظار الموافقة عليها. وأدى استعراض ملاك الموظفين إلى إلغاء عدد من وظائف المساعدة المؤقتة المرتبطة بالمهام التي لم يعد لها وجود نتيجة تنقيح الولاية.

٦٧ - ونظمت البعثة، بالتعاون مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج والشركاء من المجتمع المدني من الشبكة الموجودة داخل البلد المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حملتها الوطنية الثانية في الفترة من ٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في الولايات العشر جميعها. وشملت أنشطة التوعية عقد حلقات عمل، وحملات في الهواء الطلق، وبرامج إذاعية، وعروض ثقافية، ومباريات رياضية. ومن خلال جهود التوعية هذه، تواصل البعثة تقديم توعية بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى المجتمعات المحلية، والمنظمات النسائية، والمشردين داخليا واللاجئين. ولا تزال أنشطة التدريب وتقييم المخاطر وغيرها من أنشطة المنع التي تستهدف جميع فئات أفراد البعثة تجرى على أساس منتظم.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، والقانون الدولي الإنساني، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٨ - واصلت البعثة الاحتجاج على انتهاكات اتفاق مركز القوات لدى السلطات الحكومية، طالبة من الحكومة احترام التزاماتها بموجب الاتفاق، والتحقيق في تلك الانتهاكات، واتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان المساءلة. فقد سُجل خلال الفترة المشمولة

بالتقرير ما مجموعه ٣١ انتهاكا للاتفاق، طالت أفراد البعثة والأفراد المرتبطين بها وأماكن عملها ومعداتها. ولا يزال موظفو الأمن التابعون للحكومة، بما في ذلك أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد دوائر الاستخبارات والأمن الوطنية والشرطة الوطنية، هم المرتكبون الرئيسيون للانتهاكات؛ ومن بين تلك الحوادث، طالت ٣٠ منها أفراد أمن. وتتعلق الغالبية العظمى للانتهاكات بفرض قيود على حركة أفراد البعثة (مدنيين وعسكريين على السواء) عبر الطرق البرية، وبالتهديدات أو التهديدات المحتملة لأفراد البعثة وأماكن عملها ومواقع حماية المدنيين. وشملت حوادث أخرى الاعتداء على الأشخاص الذين تعاقدت معهم البعثة ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم بشكل غير قانوني واختطافهم، وإطلاق النار على مركبة تابعة للأمم المتحدة.

٦٩ - وكانت هناك تقارير متزايدة عن عمليات تفتيش ومضايقات لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين، على أساس انتمائهم الإثني. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف الجيش الشعبي لتحرير السودان ثلاثة من المتعاقدين الوطنيين الأفراد في مطار ملكال. وأطلق سراح اثنين منهم (أحدهما من قبيلة الدينكا والآخر من قبيلة الشُّلك) في اليوم التالي. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اختطفت أيضا قوات الأمن في مطار ملكال موظفا وطنيا في إحدى وكالات الأمم المتحدة أثناء استقلاله طائرة تابعة للبعثة. ولا يزال المتعاقد وموظف وكالة الأمم المتحدة، وأصل كليهما العرقي من النوير، مفقودين. ولم تسفر جميع المحاولات الرامية إلى تحديد أماكن هذين الموظفين المفقودين والتأكد من سلامتهما عن أي نتائج إيجابية حتى الآن. وفي حادثين منفصلين وقعا في بور بولاية جونقلي، في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، استجوب أفراد دوائر الأمن الوطنية وحاولوا احتجاز موظف وطني تابع للبعثة من قبيلة النوير، ومتعاقد فرد مع البعثة من قبيلة النوير، في مطار بور. وفي كلتا المناسبتين، كفلت البعثة الإفراج عن الموظفين. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في رومبيك، بولاية البحيرات، حاول أربعة موظفين من إدارة التحقيقات الجنائية في دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان اقتحام حافلة صغيرة تابعة للبعثة في مطار ورمبيك، بدعوى تحديد ما إذا كان هناك أي من أفراد قبيلة النوير بين المسافرين من البعثة الذين يستقلون الطائرة.

٧٠ - ولا يزال موظفا البعثة الوطنيان، اللذان أُلقت القبض عليهما في آب/أغسطس دائرة الأمن الوطني في واو في ولاية غرب بحر الغزال، محتجزين في مقر دائرة الأمن الوطني في جوبا. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل موظفو الأمن الوطني موظفا وطنيا في توريت في ولاية شرق الاستوائية. وتواصل البعثة رصد سلامة الموظفين والمتابعة مع دائرة الأمن

الوطني والسلطات الحكومية للحصول على نتائج التحقيق. ولم تُبلغ البعثة رسمياً حتى الآن بأي فهم موجهة إلى الموظفين الثلاثة.

٧١ - ودأبت البعثة على إخطار الحكومة رسمياً بتلك الانتهاكات بشكل منتظم عن طريق مذكرات شفوية وفي الاجتماعات الرسمية التي تُعقد مع السلطات الحكومية. ويجري أيضاً إطلاع الحكومة على المصفوفة الشهرية لجميع الحوادث. وإلى الآن، لم تقم الحكومة بإطلاع البعثة على نتائج أي من التحقيقات التي التزمت بإجرائها.

## ثامناً - الملاحظات والتوصيات

٧٢ - لا يزال يساورني قلق شديد إزاء استمرار حالة النزاع في جنوب السودان، وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الأطراف المتحاربة في التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

٧٣ - ويساورني القلق بوجه خاص من أن كلا الطرفين أبديا حتى الآن تفضيلهما للنزاع العسكري إذا لم يكن الجانب الآخر مستعداً للتوقيع على اتفاق السلام وفقاً لشروطه. وتثير مخاطر المواجهة العسكرية المطولة، وما يترتب عليها من أثر على السكان المدنيين، واحتمال زيادة انتشار العنف في منطقة بحر الغزال الكبرى وكذلك في الولايات الاستوائية، شواغل حقيقية فيما يتعلق باستدامة أي اتفاق سياسي يجري التوصل إليه بين الطرفين. وبالتالي، فإنني أحث الطرفين، مرة أخرى، على أن ينفذا بالكامل اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وأعيد تأكيده في ٢٥ آب/أغسطس. وأهيب أيضاً بجميع الجهات ذات الشأن أن تتوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية شاملة تحظى بقبول جميع أصحاب الشأن، وأن تترجم تأكيداتهما العامة بشأن السلام إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع. وبينما يعتبر التوقيع على مصفوفة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة في الاتجاه الصحيح، فيجب على الطرفين أن يثبتا نيتهما بوقف جميع العمليات العسكرية على أرض الواقع على الفور.

٧٤ - ولقد نفذ صبر المجتمع الدولي إزاء الوضع في جنوب السودان، مع إخفاق القيادة السياسية في وقف القتال والتوصل إلى اتفاق يلبي المصالح الأكبر لشعب جنوب السودان. ولقى آلاف من جنوب السودان حتفهم وشرّد الملايين في معاناة بالغة. وما فتئت الحالة الإنسانية الخطيرة تتردى يوماً بعد يوم. وأشعر بخيبة أمل شديدة إزاء القتال الذي وقع مؤخراً في بلدي بانتيو وروكونا، وأشجب بشدة هذا الاستئناف للأعمال العدائية. وأكرر دعوتي إلى الرئيس سلفا كير وإلى ريك ماسار لوقف جميع العمليات العسكرية فوراً، وأذكرهما

بالتزامهما بحماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي. وفي الوقت نفسه، فإنني أجد دعوتي للمجتمع الدولي لمواصلة العمل نحو سد أوجه العجز في تمويل المساعدة الإنسانية.

٧٥ - ووفقاً لما أكدت عليه مراراً، فإن المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكل جنوب السودان تقع على عاتق قاداته. فالمجتمع الدولي يمكنه أن يساعد ويدعم هذه الجهود، ولكن لا يمكنه أن يقدم حلاً من الخارج. وليس هناك أي ذرائع، ومن باب أولى أي مبررات لاستمرار القتال وتأخير التوصل إلى اتفاق.

٧٦ - وتبذل البعثة كل جهد لتنفيذ ولايتها لحماية المدنيين. بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤) وتوسع نطاق وصولها إلى ما وراء أماكن عمل البعثة لتوفير الحماية لمئات الآلاف من المدنيين الضعفاء الذين بقوا في مجتمعاتهم المحلية، وخاصة في المناطق المعرضة لمخاطر عالية بنشوب النزاع والتي تشهد حالات تشريد واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، أهيب بالبلدان المساهمة بقوات التعجيل بنشر التعزيزات المتبقية من القدرات، وكذلك المعدات العسكرية اللازمة للبعثة لكي تضطلع بالمهام الموكولة إليها على نحو فعال.

٧٧ - والبعثة لا يمكنها أن تقوم بمفردها بحماية المدنيين بشكل فعال. وأهيب لذلك بجميع الأطراف، وخاصة الحكومة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، القيام بدورهم في تهيئة بيئة آمنة للمدنيين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي.

٧٨ - وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنهما سيتيحان، دون قيد، حرية التنقل ووصول المساعدة الإنسانية، لحفظ السلام التابعين للبعثة والعاملين في المجال الإنساني، استمرت انتهاكات اتفاق مركز القوات. وأعرب عن انزعاجي، على وجه الخصوص، إزاء الاحتجاز المطول لاثنتين من الموظفين الوطنيين. وأدين أيضاً بأقوى العبارات اختطاف ثلاثة من المتعاقدين مع البعثة وأحد موظفي الأمم المتحدة، الذين لا يزال اثنان منهم مفقودين. وأهيب بالأطراف المعنية إطلاق سراح المختطفين فوراً، وأهيب بالحكومة أن تتيح للمحتجزين الإجراءات القانونية الواجبة فوراً. وأذكر الأطراف بأن العراقيل التي تعوق حرية حركة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية لا تقتصر على عرقلة عملياتنا؛ بل إن هذه الأعمال تعوق أيضاً تقديم مساعدات الطوارئ التي تمس الحاجة إليها إلى الأفراد المتضررين من النزاع في جنوب السودان. وأرحب باختتام أعمال لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، وأطلع إلى الاطلاع على تقرير اللجنة. وينبغي ألا يُمنح عفو لأي من الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطيرة، والمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء هذا النزاع.

٧٩ - ويجب أن تتوقف معاناة شعب جنوب السودان التي تستعصي على الوصف. ومن شأن أي إضاعة أخرى للوقت أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة. وأهيب بالتالي بأعضاء مجلس الأمن والقادة الإقليميين وجميع أصدقاء جنوب السودان أن يستمروا في المشاركة بشكل كامل مع الطرفين المتحاربين لكي يتوصلا إلى الحلول التوفيقية اللازمة لإعادة البلد إلى طريق السلام والاستقرار والازدهار. فشعب جنوب السودان يستحق على أقل تقدير التوصل إلى اتفاق سلام شامل يعالج الأسباب الجذرية لهذا النزاع.

٨٠ - وبينما ينظر مجلس الأمن في تمديد الولاية الحالية مرة أخرى، ونظرا إلى أنه لا يزال يتعين على الطرفين تحقيق تقدم ملموس في محادثات السلام، فإنني أوصي بتمديد الولاية الحالية لمدة ستة أشهر. وأود أيضا أن أطلب إلى المجلس تعديل دورة الإبلاغ بشأن جنوب السودان من تقرير يقدم كل ٦٠ يوما إلى تقرير دوري يقدم كل ٩٠ يوما.

٨١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق تقديري لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة، الذين عملوا بلا كلل، تحت القيادة القديرة لممثلي الخاصة، إلين مارغريت لوي، من أجل حماية عشرات الآلاف من المدنيين المهددين بالعنف البدني، وحماية حقوق الإنسان، وتيسير عمل أوساط المساعدة الإنسانية. وأغتتم هذه الفرصة لأكرر شكري الخالص للدول الأعضاء التي ساهمت في البعثة بأفراد نظاميين وبأصول. وأشيد أيضا بأفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية لجهودهم الدؤوبة لتقديم المساعدة الإنسانية التي يحتاجها السكان بشدة في حالات الطوارئ، في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

